دراسة تحليلية لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في ظل تحرير سعر الصرف

ربيع محمد أحمد بلال — احمد سعد محمد راشد
باحث بمركز بحوث الصحراء — باحث بالرقابة والمتابعة بالقاهرة

مقدمة :

يُعتبر القمح المحصول الإستراتيجي الأول في مصر وتُعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة لهذا المحصول عالمياً وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجهه الإحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، حيث يبلغ الإنتاج المحلي المُقدر حوالي ٨,٨ مليون طن يمثل نحو ٤٨% من الإستهلاك القومي المقدر بحوالي ١٨,٢مليون طن في عام ٢٠١٧ [١١]. مما يؤدي إلي إستيراد كميات القمح اللازمة لسد الفجوة القمحية في ظل الأسعار العالمية الذي تزايدات في الأونة الأخيرة زيادات متتالية في الأسواق العالمية [٣] كما تُعد مشكلة العجز في إنتاج الغذاء إحدي أبرز مظاهر الأزمة الإقتصادية في مصر، وأضحي التغلب علي هذه المشكلة الشغل الشاغل للسياسات الإقتصادية والتنموية المصرية [٨]. وهذا يدعو إلى ضرورة السعي وراء إيجاد الحلول والسُبل الممكنة والمُتاحة لزيادة إنتاج القمح في مصر وذلك لتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والإستهلاك منه، وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات خاصةً بعد تحرير سعر الصرف[٦]. وزيادة أسعار الطاقة والذي أدي الي زيادة مضطردة في أسعار مُستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير علي توفير الغذاء من ناحية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية من ناحية أخري، بالإضافة الي عجز الميزان الغذائي وما تتحمله الدولة من عُملات صعبة لسد هذا العجز[١][٥]..وتولي الدولة أهمية كبيرة لزيادة الإنتاج القومي من القمح لتضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك إلي الحد الآمن منه مع تقليل وارداته، وتضمنت سياسة الدولة إستباط ونشر أصناف القمح ذات الإنتاجية العالية والقيام بالحملات القومية للنهوض بمحصول القمح عن طريق إرشاد المزارعين عن أفضل طرق الزراعة والخدمة وتوفير مستلزمات الإنتاج المُحسنة وراثياً من تقاوي منتقاة وآلات زراعية وأسمدة كيماوية ومبيدات حشرية، ورفع الأسعار المزرعية للقمح بحيث لاتقل عنى الأسعار العالمية للقمح لتكون مجزية للمزارعين فيقبلون علي زيادة المساحة، كما يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر ويصنع منه الخبز وهو غذاء يومي أساسي لغالبية السكان، ويمد الفرد بنحو ٣٤%، ٤٤%، ٧,٩% [٢]. من جملة ما يحصل علية الفرد في غذائه اليومي من سعرات حرارية وبروتين ودهون علي الترتيب.

مُشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في تنامي الفجوة الغذائية بين ما يتم إنتاجه محلياً من القمح، وبين الإحتياجات الإستهلاكية الفعلية المطلوبة منه (الطلب الحقيقي علي محصول القمح)، هذا بالإضافة لما تمثله قيمة الكميات المستوردة منه لسد تلك الفجوة من آثر واضح علي فاتورة الواردات المصرية، عموماً والزراعية خصوصاً، وما يتبعة من زيادة في عجز الميزان التجاري المصري، خصوصاً بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الي الوقوف علي كمية القمح المنتج محلياً مقارنةً بكمية ما يتم إستيرادة، مع بيان إمكانية إنتاج كمية المستورد من القمح محلياً لتحقيق الإكتفاء الذاتي منه أو جزء منها، من خلال تحويل قيمة القمح المستورد بما يساويها من كمية يمكن أن تنتج محلياً، وتحليل الموقف بشكل مجرد، للوقوف علي جدوي إستيراد القمح لسد الفجوة الغذائية أوإمكانية إنتاجة محلياً، ومدي إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي منه مع مراعاة الأخذ في الإعتبار الموارد الأرضية والمائية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: إعتمد البحث علي المنهج الوصفي والكمي في تحليل البيانات، مع إستخدام بعض الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية، وقد إعتمد البحث بصفة أساسية علي البيانات

الثانوية المنشورة وغير المنشورة بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات البحوث الإقتصادية – بنك الإحتياطي الفدرالي في سانت لويس، والموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، وزارة الموارد المائية والري، قطاع توزيع المياه، ووزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الجهات الرسمية والغير رسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

بعض المفاهيم المُتعلقة بالآمن الغذائي وسعر الصرف.

- **تعريف الآمن الغذائي:** وضعت منظمة الفاو تعريفاً للأمن الغذائي وهو (ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات علي كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يأتي ذلك إلا بتوافر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً وإقتصاديا للجميع) (١٢).
- **تعريف الفجوة الغذائية:** هي عبارة عن فجوتين (فجوة ظاهرية) وهي تعبر عن مدي الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموماً لمقابلة إحتياجات السكان، في حين تعبر الثانية عن مدي الكفاية الكمية والنوعية ضمن طرق زيادة الإنتاج والإستيراد من الخارج، وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك علي تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما. أما الفجوة الحقيقية وهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء(كماً ونوعاً) وبين المعايير العلمية الموصي بها والتي وضعتها المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو) حيث أن المعايير قد حددت (الكمية اللازمة) بالكيلوجرامات، في حين حددت (النوعية اللازمة) بما يوفرة الغذاء من سعرات حرارية وبروتينات ودهون، فالفرق بين ما يحصل علية الفرد في بلد ما (كماً ونوعاً)، وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة الغذائية (٩).
- **مفهوم الإكتفاء الذاتي:** يعبر عن درجة إمكانية بلد ما علي إشباع إحتياجات مواطنية من إنتاجة الوطني الخاص به (١٠). هوعبارة عن نسبة كمية الإنتاج الي كمية الإستهلاك كنسبة مئوية، فهو مقياس يعتمد في حسابة علي الكميات دون القيم، وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها، وعليه فنسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي تعطي إنطباعاً أكثر واقعية عن حالة الغذاء علي المستوي الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج علي مواجهة متطلبات الإستهلاك .
- **تعريف سعر الصرف:** هو سعر أو قيمة عملة دولة ما معبر عنه بعملة دولة أخرى، أى أنه عبارة سعر الوحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الاجنبية (٧)

انواع سعر الصرف (٤).

- **سعر الصرف الإسمي:** ويعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبيى بدلالة عملة محلية، ويتحدد وفقا للطلب والعرض في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ويمكن أن يتغير سعر الصرف وفقا للعرض والطلب او بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد . حيث يمثل هذا السعر سعر العملة الجاري ولا يأخذ في الإعتبار قوة العملة الشرائية، ويتغير سعر الصرف الإسمي يوميا إما بالتحسن والذي يعني إرتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية، وإما بالتدهور الذي يعني إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذا فان سعر الصرف الإسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين. وينقسم سعر الصرف الإسمي الى قسمين:
- **سعر الصرف الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وذلك يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية للسلعتين، ويأخذ في الإعتبار القوة الشرائية لذلك يطلق عليه تعبير (تكافؤ القوة الشرائية).

- **سعر الصرف التوزاني:** هو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع توازن الإقتصاد الكلي أي أنه يمثل التوازن لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

أهداف سعر الصرف(١٣).

- **تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات** وعلى المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحفيفي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا يعمل على توسيع قاعدة السلع الممكن تداولها بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.
- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

- **مستويات الأسعار النسبية:** حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة'بطريقة جيدة، والعكس صحيح.
- **التعريفات الجمركية والحصص:** تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.
- **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- **الإنتاجية:** في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: تطور بعض المؤشرات الإقتصادية لمحصول القمح في مصرخلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

يتضح من جدول رقم (١) أن مساحة محصول القمح قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠١٧)، حيث تراوحت بين حد أدني يبلغ حوالي ٢,٣٤ مليون فدان في عام٢٠٠١، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ٣,٣٩ مليون فدان في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي ٣,٠ مليون فدان، وتبين من تقدير الإتجاه الزمني العام لمساحة القمح بالجدول رقم (٢) أنها أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٠,٠٥ مليون فدان تمثل حوالي ١,٧% من متوسط

تلك المساحة كما تراوحت الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح في مصر بين حد أدني يبلغ حوالي ٢,٤ طن/ فدان في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ٢,٨ طن/فدان في عام ٢٠١٧، وقد أخذت الإنتاجية إتجاهاً عاماً تصاعدياً غير معنوي إحصائياً، وإتضح من الجدول رقم (١) أن إنتاج محصول القمح قد تراوح بين حد أدني يبلغ حوالي ٦,٣ مليون طن في عام ٢٠٠١، وحد أعلي يبلغ حوالي ٩,٦ مليون طن في عام ٢٠١٥، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام لإنتاج القمح بالجدول رقم (٢) أنه أخذ إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٠,١٨ مليون فدان تمثل حوالي ٢,٢% من متوسط الإنتاج لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٦/٢٠١٧) والذي يبلغ حوالي٨,١٢ مليون طن.

كما تبين من نفس الجدول أن التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح تتراوح بين حد أدني يبلغ حوالي ١٥٢٢,٦ جنيه/للفدان في عام ٢٠٠١، وحد أعلي يبلغ حوالي ٨٣٦٠,٠ جنيه/ للفدان في عام ٢٠١٧، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام للتكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح بالجدول رقم (٢) أنها أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٣٨٢ جنيهاً للفدان تمثل حوالي ١٠,٣% من متوسطها خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠١٧) والذي يبلغ حوالي٣٧٢١,٥ جنيهاً/ للفدان.

وقد تراوح صافي العائد الفداني لمحصول القمح في مصر بين حد أدني يبلغ حوالي ٨٩٦,٨ جنيهاً /للفدان في عام ٢٠١٠، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ٧٢٦٤ جنيهاً/للفدان في عام٢٠١٧، وقد أخذ إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٢٦٨ جنيهاً/ للفدان تمثل حوالي ٩,١٥% من متوسط صافي العائد الفداني خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٢٩٢٩,٨جنيهاً / للفدان.

كما أوضحت بيانات الجدول رقم (١) أن كمية الإستهلاك من محصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٧) قد تراوح بين حد أدني يبلغ حوالي ٩,٨٢ مليون طن في عام ٢٠٠١، وحد أقصي يبلغ حوالي ١٩,٥٦ مليون طن في عام ٢٠١٦، وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي١٤,٨٠ مليون فدان، وتبين من تقدير الإتجاه الزمني العام لحجم الإستهلاك من القمح بالجدول رقم (٢) أنه أخذ إتجاهاً عاماً متزايد معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٠,٥٣ مليون طن يمثل حوالي ٣,٦% من متوسط حجم الإستهلاك خلال تلك الفترة .

كما تراوحت الفجوة الغذائية من محصول القمح في مصر بين حد أدني يبلغ حوالي ٣,٦ مليون طن في عام ٢٠٠١، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ١٠,٢٢ مليون طن في عام ٢٠١٦، وقد أخذت الفجوة الغذائية إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٠,٣٧ مليون طن تمثل حوالي ٥,٥% من متوسطها خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٦,٧ مليون طن.

كما يتضح أن نسبة الإكتفاء الذاتي من محصول القمح قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٧)، حيث تراوحت بين حد أدني يبلغ حوالي ٤٧,٨% في عام ٢٠١٦،مقابل حد أقصي بلغ حوالي ٦٣,٧% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ٥٥,٦، وتبين من تقدير الإتجاه الزمني لنسبة الإكتفاء الذاتي من القمح بالجدول رقم (٢) أنها أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٠,٧٧% تمثل حوالي ١,٤% من متوسط تلك الفترة كما تبين من الجدول رقم (١) أن متوسط الإستهلاك الفردي من محصول القمح خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٧) قد تراوح بين حد أدني يبلغ حوالي ١٥٠,٣ كجم / للفرد في عام٢٠٠١، مقابل حد أقصي بلغ حوالي ٢٠٩,٩ كجم / للفرد في عام٢٠١١، وقد أخذ الإستهلاك الفردي من محصول القمح وبالجدول رقم (٢) إتجاهاً عاماً تصاعدياً غير معنوياً إحصائياً.

جدول رقم (١) تطور بعض المؤشرات الإقتصادية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠١٧)

البيان / السنة	المساحة بالمليون فدان	الإنتاجية طن/فدان	الإنتاج بالمليون طن	التكاليف الإنتاجية الفدانية بالجنيه	صافي العائد الفداني بالجنيه	كمية الإستهلاك بالمليون طن	الفجوة الغذائية مليون طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الإستهلاك الفردي كجم / سنة
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢,٣٤	٢,٧	٦,٢٥	١٥٢٢,٦	٨٩٦,٨	٩,٨٢	٣,٥٦	٦٣,٧٠	١٥٠,٢٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢,٤٥	٢,٧	٦,٦٢	١٥٥٨,٤	٩٧٢,٣	١١,٦٣	٥,٠٠	٥٦,٩٩	١٧١,٠٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢,٥١	٢,٧	٦,٨٥	١٧١٥,٠	١٠١٦	١١,٠٠	٤,١٠	٦٢,٥٥	١٦٠,٢٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢,٦١	٢,٨	٧,١٨	١٩٠٤,٠	١٦٦٦	١١,٧٥	٤,٥٨	٦١,٠٦	١٦٩,٥٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣,٠٠	٢,٧	٨,١٤	١٩٨١,٠	١٩٥٦	١٣,٣٥	٥,٢١	٦٠,٩٧	١٨٨,٩٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣,١٠	٢,٧	٨,٢٧	٢١٤٢,٠	١٨٦٣	١٤,٢٦	٥,٩٨	٥٨,٠٣	١٩٧,٩٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢,٧٢	٢,٧	٧,٣٨	٢٤٤٤,٠	١٧٦٩	١٣,٧٧	٦,٤٠	٥٣,٥٧	١٨٦,٩٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٠٠	٢,٧	٧,٩٨	٣١٤٥,٠	٥١٥٩	١٤,٣٨	٦,٤٠	٥٥,٤٩	١٩١,٠٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣,١٥	٢,٧	٨,٥٢	٣٤٥٩,٠	٢١٩٠	١٤,٥٩	٦,١٠	٥٨,٤١	١٨٩,٩٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣,٠٠	٢,٤	٧,١٧	٣٦٨٠,٠	١٩٧٧	١٤,٩٨	٧,٨١	٤٧,٨٦	١٩٠,٢٥
٢٠١١/٢٠١٠	٣,١٠	٢,٧	٨,٣٧	٤٠٦٩,٠	٣٨٨٤	١٦,٨٨	٨,٥١	٤٩,٦٠	٢٠٩,٩٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢,٤٦	٢,٨	٨,٨٠	٤٤٢٥,٠	٤٣٥٨	١٥,٦٦	٦,٨٦	٥٦,١٧	١٨٩,٦٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٣٨	٢,٨	٩,٤٦	٤٨٠٨,٠	٤٢٧٤	١٧,٢١	٧,٧٥	٥٤,٩٦	٢٠٣,٣٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٣,٣٩	٢,٨	٩,٢٨	٥٢٧١,٠	٤٠٤٧	١٧,٠٣	٧,٧٥	٥٤,٥١	١٩٦,١١
٢٠١٥/٢٠١٤	٣,١٠	٢,٧	٩,٦١	٥٧٢٧,٠	٣٩٤٢	١٧,٥٦	٩,٧٦	٥٤,٧٠	١٩٥,٣٢
٢٠١٦/٢٠١٥	٣,٤٠	٢,٨	٩,٣٤	٧٠٥٤,٠	٢٥٧٣	١٩,٥٦	١٠,٢٢	٤٧,٧٥	١٢٨,٨٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٣,١٦	٢,٨	٨,٨٠	*٨٣٦٠,٠	٧٢٦٤	١٨,٢٢	٩,٤٤	٤٨,٠٠	١٨٥,٠٠
متوسط الفترة	٣,٠٠	٢,٧	٨,١٢	٣٧٢١,٥	٢٩٢٩,٨	١٤,٨٠	٦,٧٠	٥٥,٥٥	١٨٢,٦١

المصدر: – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، الميزان الغذائي، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة

– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، سجلات وبيانات السعر المزرعي ٥٥٨٠ جنيه لطن القمح.

جدول رقم (٢) المعالم الإحصائية للمؤشرات الإقتصادية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠١٧)

البيان	معادلات الإتجاه الزمني العام	ت (T)	ر ٢	ف (F)	معدل التغير %
المساحة المزروعة	ص^ هـ =٢,٥ + ٠,٠٥ سهـ	(٤,٣)**	٥٥,٦ %	(١٨,٥)**	١,٧ %
الإنتاجية الفدانية	ص^ هـ =٢,٦٨ + ٠,٠٠٥ سهـ	(٠,٩٩)	٦,١ %	(٠,٩٨)	%٠,١٩
الإنتاج المحلي	ص^ هـ = ٦,٥+ ٠,١٨ سهـ	(٦,٩٩)**	٧٦,٥ %	(٤٨,٩)**	٢,٢ %
التكاليف الفدانية	ص^ هـ = ٢٨٠+ ٣٨٢ سهـ	(١٢,٧)**	٩١,٤ %	(١٦٠,٣)**	%١٠,٣
صافي العائد الفداني	ص^ هـ = ٥١٦+ ٢٦٨ سهـ	(٤,٧)**	٥٩,٨ %	(٢٢,٤)**	٩,١٥ %
كمية الإستهلاك	ص^ هـ =١٠,١ + ٠,٥٣سهـ	(١٥,٧)**	٢,٤ %	(٢٤٦,٣)**	٣,٦ %
الفجوة الغذائية	ص^ هـ = ٣,٤٤+ ٠,٣٧ سهـ	(١١,٣)**	٨٩,٤ %	(١٢٦,٦)**	٥,٥ %
نسبة الإكتفاء الذاتي	ص^ هـ = ٦٢,٥ – ٠,٧٧سهـ	(-٤,٧)**	٥٩,٤ %	(٢١,٩)**	%١,٤
الإستهلاك الفردي	ص^ هـ = ١٧٤+ ٠,٩٩سهـ	(٠,٩٧)	٥,٩ %	(٠,٩٤)	%٠,٥٤

ص^ هـ : القيمة التصديرية للمتغير التابع في السنه هـ.

القيم بين الأقواس أسفل معامل س تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(** ، *) تشير إلي معنوية مُعامل الإنحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ علي الترتيب.

معدل التغير السنوي = (مُعامل سهـ / مُتوسط الفترة) *١٠٠

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) .

ثانياً: تطور كمية وقيمة واردات القمح المصري.

يتضح من جدول رقم (٣) أن كمية الواردات من محصول القمح قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٦) حيث تراوحت بين حد أدني يبلغ حوالي ٢٨١٨ ألف طن في عام ٢٠٠١، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ١١٨٠٠ ألف طن في عام ٢٠١٦ ألف فدان، وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ٦٨١٩,٤ ألف طن، وتبين من تقدير الاتجاه الزمني العام لكمية الواردات من القمح بالجدول رقم (٤) أنها أخذت اتجاها عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٤٤٩ ألف فدان تمثل حوالي ٦,٦% من متوسط تلك الفترة.

كما تراوحت قيمة الواردات من محصول القمح في مصر بين حد أدني يبلغ حوالي ١,٧١ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، مقابل حد أقصي بلغ حوالي ٢٢,٨٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، وقد أخذت قيمة الواردات من محصول القمح إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ١,٤٩ مليار جنيه تمثل حوالي ١٢,٨% من متوسط قيمة واردات القمح خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ١١,٧ مليون جنيه، كما تبين أن قيمة الواردات المصرية تذبذبت بين حد أدني يبلغ حوالي ٥٠,٦٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وبين حد أقصي يبلغ حوالي ٦٧١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، وقد أخذت قيمة الواردات المصرية اتجاها عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي يبلغ حوالي ٤١,٧ مليار جنيه تمثل حوالي ١٤,٨%من متوسط قيمة الواردات المصرية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٢٨١,٦٤مليار جنيه، وأوضحت بيانات الجدول رقم (٣) أن قيمة الواردات الزراعية المصرية تذبذبت بين حد أدني يبلغ حوالي ٧,٦٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وبين حد أقصي يبلغ حوالي ١١٩,٨٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، وقد أخذت قيمة الواردات الزراعية المصرية إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٨,٢٤ مليار جنيه تمثل حوالي ١٧,٧% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي ٤٦,٦٦ مليار جنيه .

ثالثاُ: تطور سعر الصرف .

يتضح من الجدول رقم (٣) أن سعر صرف الجنيه أمام الدولار قد تراوح بين حد أدني يبلغ حوالي ٣,٩٧ جنيه في عام ٢٠٠١، وحد أعلي يبلغ حوالي ١٠,١٩ في عام ٢٠١٦، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام سعر صرف الجنيه أمام الدولار بالجدول رقم (٤) أنه أخذ إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٠,٢٣ جنيه يمثل حوالي ٣,٨% من متوسط الفترة والذي بلغ حوالي ٦,١٣ جنيه، كما تبين أن نسبة الزيادة في سعر الصرف من عام ٢٠١٦ الي عام ٢٠١٧ بلغت حوالي ١٧٦%، بينما بلغت نسبة الزيادة بين متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) وسعر الصرف في عام ٢٠١٧ حوالي ٢٩٢%، وهو ما يرفع فاتورة الواردات المصرية مما يزيد عجز الميزان التجاري المصري.

رابعاً: تطور مساحة الأراضي المُستصلحة في مصر.

بدراسة تطور مساحة الأراضي المستصلحة في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) تبين أن جملة الأراضي المُستصلحة في مصر أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال تلك الفترة، حيث تراوحت بين حد أدني يبلغ حوالي ١٢,٧ ألف فدان في عام ٢٠٠١، مقابل حد أقصي يبلغ حوالي ٣٩,١ ألف فدان في عام ٢٠١٢ ألف فدان، وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ٢٧,٤ ألف فدان، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام جملة الأراضي المستصلحة في مصر بالجدول رقم (٤) أنها أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي ٠,٠٨ ألف فدان تمثل حوالي ٠,٣% من متوسط تلك الفترة، وأن جملة ما تم إستصلاحة خلال تلك الفترة بلغت حوالي ٤٣٨ ألف فدان، وهو رقم ضئيل جداً، يعكس حال السياسات الزراعية المصرية.

جدول رقم (٣) يوضح تطور كمية وقيمة الواردات المصرية من محصول القمح ، وقيمة الواردات الكلية، والواردات الزراعية المصرية، وسعر صرف الجنيه، خلال الفترة (٢٠٠١ : ٢٠١٧)

البيان / السنه	واردات القمح		قيمة الواردات المصرية بالمليار جنيه	قيمة الواردات الزراعية بالمليار جنيه	نسبة قيمة واردات القمح من قيمة الواردات %		سعر صرف الجنيه أمام الدولار	جملة الأراضي المستصلحة بالألف فدان
	الكمية بالألف طن	القيمة بالمليار جنيه			المصرية	الزراعية		
٢٠٠١	٢٨١٨	١,٧١	٥٠,٦٦	٧,٦٥	٣,٤	٢٢,٣	٣,٩٧	١٢,٧
٢٠٠٢	٤٥٣١	٣,٦٩	٥٦,٤٨	٩,٧٤	٦,٥	٣٧,٨	٤,٥٠	٢٨,٧
٢٠٠٣	٤٠٦٥	٣,٦٣	٦٥,١٠	١٠,١٠	٥,٦	٣٨,٠	٥,٨٥	١٨,٠
٢٠٠٤	٤٣٦٧	٤,٥١	٧٨,٧٢	١٠,٦٠	٥,٧	٤٢,٦	٦,١٩	٢٣,٥
٢٠٠٥	٥٧٧٣	٥,٣٣	١١٤,٦٩	١٣,٩٤	٤,٦	٣٨,٣	٥,٧٨	١٤,٥
٢٠٠٦	٥٨٢٠	٥,٥٤	١١٨,٣٧	١٣,٠٤	٤,٦	٤٢,٥	٥,٧٣	٣٨,٨
٢٠٠٧	٥٩١١	٨,٨٣	١٥٢,٥٩	٢٠,٥٨	٥,٨	٤٢,٩	٥,٦٣	٩٥,٢
٢٠٠٨	٧٣٨١	١١,٥١	٢٨٧,٧٢	٢٦,٢١	٤,٠	٤٣,٩	٥,٤٣	٢٢,٩
٢٠٠٩	٦٩٣٣	٨,٧٧	٢٤٩,٩٦	٢٤,٤٠	٣,٥	٣٥,٩	٥,٥٤	١٤,٧
٢٠١٠	٧٩٣٨	١٢,٢٥	٣٠٠,٣٦	٣١,٠٣	٤,١	٣٩,٥	٥,٦٢	١٥,٧
٢٠١١	٩٨١١	١٩,١٠	٣٧٠,١٦	٤٧,٤٦	٥,٢	٤٠,٠	٥,٩٣	١٥,٥
٢٠١٢	٦٥٤٩	٢٠,٥٨	٤٤١,٩٤	٩٦,٢٠	٤,٧	٢١,٤	٦,٠٥	٣٩,١
٢٠١٣	٧٨٧٨	١٨,٣٣	٤٥٥,٩٩	٩٩,٢١	٤,٠	١٨,٥	٦,٨٧	٢٢,٩
٢٠١٤	٨١٢٦	٢٢,٨٥	٥٢٣,٣٦	١١٤,٩٣	٤,٤	٢٠,٠	٧,٠٧	٢٢,٦
٢٠١٥	٩٤٠٩	١٧,٥٢	٥٦٨,٩٤	١٠١,٥٨	٣,١	١٧,٢	٧,٧٣	١٤,٥
٢٠١٦	١١٨٠٠	٢٢,٨٥	٦٧١,٢٠	١١٩,٨٩	٣,٤	١٩,١	١٠,١٩	٣٨,٥
متوسط الفترة	٦٨١٩,٤	١١,٧	٢٨١,٦٤	٤٦,٦٦	٤,٥	٣٢,٥	٦,١٣	٢٧,٤
٢٠١٧	٩٤٤٠	٤٦,٤٨	١٠٢٢,١٠	١١٠,٧٤	٤,٥	٤٢,٠	١٧,٩٠	–
قياس اثر تعويم الجنيه	%٢٠–	%١٠٣,٥	%٥٢,٣	٧,٦– %	%٣٢,٤	%١٢٠	%٧٥,٦	–

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات:

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية ، والنشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات ، بيانات غير منشورة.**
- **البحوث الإقتصادية – بنك الإحتياطي الفدرالي في سانت لويس– https://w.w.w.fred.stloulsfed-org**
- **الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري ..w.w.w.Cbe-org.eg**
- **الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء w.w.w.Campas-gov.com**
- **وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، التقرير الربع سنوي، إتجاهات الواردات المصرية ، العدد (٣) ٢٠١٨.**

خامساً: أثر تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار علي واردات القمح .

تم تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وقد تبين من خلال ذلك أن سعر الدولار أمام الجنيه المصري قد بلغ حوالي ١٧,٩ جنيهاً في عام ٢٠١٧ وما زال، وعليه فقد تأثرت قيمة الواردات المصرية بصفة عامة، والواردات الزراعية بصفة خاصة، ومنها بالطبع واردات القمح. وقد تأثر الميزان التجاري المصري عموماً بتلك الزيادة لوجود عجز واضح في الميزان يزداد يوماً بعد يوم، مما يحمل الدولة تكلفة عالية علي فاتورة الواردات. وقد لوحظ من خلال بيانات الجدول رقم (٣) أثر تعويم الجنيه، حيث تبين أن كمية واردات القمح تأثرت بشكل مباشر بالسلب، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي٢٠%، بينما تأثرت قيمة واردات القمح بشكل مباشر بالإيجاب، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي ١٠٣,٥%، وكذلك تأثرت قيمة الواردات المصرية بالإيجاب، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي ٥٢,٣%، في حين تأثرت قيمة الواردات الزراعية بالسلب بنسبة بلغت حوالي ٧,٦%.

جدول رقم (٤) المعالم الإحصائية لكمية وقيمة الواردات المصرية من محصول القمح، وقيمة الواردات الكلية، والزراعية المصرية، وسعر صرف الجنيه وتعداد السكان ، خلال الفترة (٢٠٠١ : ٢٠١٧)

البيان	معادلات الإتجاه الزمني العام	ت (T)	ر ٢	ف (F)	معدل التغير %
كمية واردات القمح	ص^ هـ = ٣٠٠١+ ٤٤٩ سهـ	(٨,٢٥)**	٨٣	(٦٨)**	%٦,٦
قيمة واردات القمح	ص^ هـ = – ١,٠ + ١,٤٩ سهـ	(١١,٧)**	٩٠,٥	(١٣٣,٥)**	%١٢,٨
قيمة الواردات المصرية	ص^ هـ = –٧٢,٩ + ٤١,٧ سهـ	(١٦,٦)**	٩٥	(٢٧٧)**	%١٤,٨
قيمة الواردات الزراعية	ص^ هـ = – ٢٣,٤+ ٨,٢٤ سهـ	(٨,٣)**	٨٣	(٦٨,٧)**	%١٧,٧
نسبة قيمة واردات القمح لقيمة الواردات المصرية	ص^ هـ = ٥,٥ – ٠,١١ سهـ	(٢,٣)*	٢٧,٤	(٥,٣)*	%٢,٤–
نسبة قيمة واردات القمح لقيمة الواردات الزراعية	ص^ هـ = ٤٣,٥ – ١,٣ سهـ	(٢,٧)*	٣٥	(٧,٤)*	%٤–
سعر صرف الجنيه	ص^ هـ = ٤,١٦ + ٠,٢٣سهـ	(٤,٨)**	٦٢	(٢٣)**	%٣,٨
جملة الأراضي المستصلحة بالألف فدان	ص^ هـ = ٢٦,٧ + ٠,٠٨ سهـ	(٠,٠٧)	صفر	(٠,٠١)	%٠,٣

ص^ هـ: القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ.

س هـ : متغير يعبر عن السنوات باعتبار هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ،١٧

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(** ، *) تشير إلي معنوية مُعامل الإنحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ علي الترتيب.

مُعدل التغير السنوي = (مُعامل سهـ / مُتوسط الفترة) *١٠٠

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣).

سادساً: الإمكانيات والبدائل المقترحة لرفع نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح .

أ- تدبير الموارد المالية اللازمة لانتاج الكمية المستورد من القمح.

تشير بيانات الجدولين رقمي (٣،١) أنه يمكن تحقيق وتدبير الموارد المالية اللازمة لإنتاج كمية القمح التي يتم إستيرادها، وذلك من خلال إستنتاج ما يلي :

- قيمة واردات القمح في عام ٢٠١٧ بلغت حوالي ٢٥٩٦,٨٢ مليون دولار، وبعد تعويم الجنيه بلغ سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري حوالي ١٧,٩ جنيه في عام ٢٠١٧، وعليه فإن قيمة واردات القمح تعادل حوالي ٤٦٤٨٣,١ مليون جنيه .
- بلغت التكاليف الإنتاجية الفدانية من محصول القمح بعد تحرير سعر الصرف لسنة ٢٠١٧ مبلغ حوالي ٨٣٦٠ جنيه.
- يمكن إستخلاص المساحة الممكن إنتاجها بقيمة الواردات من القمح من خلال المعادلة التالية: المساحة الممكن إنتاجها بقيمة الواردات من القمح = قيمة واردات القمح / تكاليف إنتاج الفدان من القمح = (٤٦,٤٨ مليار جنيه) ÷ (٨٣٦٠ جنيه) = ٥,٦ مليون فدان.
- بلغت كمية الفجوة الغذائية بالألف طن حوالي ٩٤٤٠ ألف طن أي ما يعادل ٥٢% من حجم الإستهلاك من القمح في عام ٢٠١٧. وقد بلغت الإنتاجية الفدانية من محصول القمح في عام ٢٠١٧ حوالي ٢,٧ طن/للفدان، وعليه فإن المساحة التي يمكن من خلالها إنتاج كمية تغطي الفجوة الغذائية هي حجم الفجوة الغذائية ÷ الإنتاجية الفدانية (٩٤٤٠ × ١٠٠٠) ÷ ٢,٧ = ٣٤٩٦,٣ ألف فدان، حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في مصر.
- بملاحظة أن المساحة التي يمكن زراعتها من خلال قيمة واردات القمح وهي تعادل ٥٥٦٠,٢ الف فدان، أي ما يزيد عما هو مطلوب زراعته من مساحة لتغطية الفجوة الغذائية والبالغة حوالي ٣٤٩٦,٣ ألف فدان في حالة توفر الأرض الزراعية وكمية مياه الري اللازمة لإنتاج تلك الكمية.

- بحساب الفرق بين المساحة التي يمكن زراعتها من خلال قيمة واردات القمح وبين المساحة التي يمكن زراعتها لتغطية كمية الفجوة الغذائية هي ٥٥٦٠,٢ – ٣٤٩٦,٣ = ٢٠٦٣,٩ الف فدان .
- وبحساب المبلغ المتبقي من قيمة واردات القمح بعد زراعة المساحة التي تغطي الفجوة الغذائية من خلال: إجمالي تكاليف إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية هو التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح × المساحة التي يمكن من خلالها إنتاج كمية الفجوة الغذائية

= ٨٣٦٠ × ٣٤٩٦,٣ = ٢٩٢٢٩,١ مليون جنيه .

ملحوظة هامة : هذا في حال ما إذا كانت الأراضي الزراعية متوفرة وكمية مياه الري متوفرة.

- المبلغ المتبقي من قيمة واردات القمح في عام ٢٠١٧ يصل الي حوالي ١٧٢٥٤ مليون جنيه، وهو يساوي قيمة إجمالي التكاليف الإنتاجية الفدانية للمساحة التي تغطي الفجوة الغذائية – قيمة واردات القمح في عام ٢٠١٧ بعد تحرير سعر الصرف.
- **وعلي ما تقدم** : يمكن إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية، ويتبقي مبلغ مالي قدره ١٧٢٥٤ مليون جنيه متبقي لقيمة الواردات من القمح، ويمكن الإستفادة منه في إستصلاح وإستزراع أراضي جديدة وتطوير نظم الري لتوفير مياه ويمكن زراعتها بمحصول القمح .
- وبفرض أن متوسط تكاليف إستصلاح الفدان يبلغ حوالي ٣٥ ألف جنيه، فإنه يمكن إستصلاح مايقرب من ٤٩٣ ألف فدان بالمبلغ المتبقي من قيمة واردات القمح في مصر لسنة ٢٠١٧ بعد خصم تكاليف إنتاج المساحة التي يمكن إستخدامها في إنتاج وتغطية الفجوة الغذائية . وعليه يمكن وضع خطة علي مدار سبع سنوات لإستصلاح وإستزراع مساحة ٤٩٣ ألف فدان سنوياً في الأراضي الجديدة ، معتمدة علي توفير مياه الري من الآبار كمصدر مياه جوفية، وبمحازاة ترعة السلام وتشكي تزرع قمح ، لنصل إلي إجمالي المساحة المطلوبة لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية من القمح.

ب- الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح.

يمكن الإستفادة من إصناف القمح عالية الإنتاجية في مضاعفة الإنتاج المحلي من الْقمح حيث تلاحظ من خلال البيانات أن متوسط الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح المنتج محلياً بلغت حوالي ٢,٧ طناً للفدان، وهي إنتاجية ضعيفة لأصناف قمح منخفضة الإنتاجية، في حين أن هناك أصنافاً من القمح تعطي أنتاجية فدانية تقارب ٣٧ أردباً أي ما يعادل حوالي ٥,٦ طناً للفدان وهو ما يعادل ضعف الإنتاجية الحالية للأصناف المزروعة حالياً، ومن تلك الأصناف علي سبيل المثال جميزة١١، جميزة ١٢، مصر١، مصر٢، ولو أُخذ بها وطبقت وتم تعميم زراعة تلك الأصناف لتضاعفت الإنتاجية والإنتاج بما يفوق إحتياجاتنا وتغطية الفجوة بالكامل ، حيث تبين مدي ضعف وإنخفاض الإنتاجية الفدانية الحالية.

المُلخص :

يُعتبر القمح المحصول الإستراتيجي الأول في مصر والتي تُعد من أكبر الدول المستوردة للقمح عالمياً وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجهه الإحتياجات الإستهلاكية المحلية، حيث يمثل الإنتاج المحلي من القمح حوالي ٤٨% من حجم الإستهلاك القومي منه في عام ٢٠١٧، مما يؤدي إلي إستيراد كميات القمح اللازمة لسد الفجوة القمحية، ومع تزايد الأسعار العالمية في الأونة الأخيرة يزيد العبء عن ميزان المدفوعات المصري ويتضاعف العجز في الميزان التجاري خاصةً بعد تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار الطاقة، وقد إستهدفت الدراسة الوقوف علي حجم كمية القمح المنتج محلياً مقارنةً بحجم كمية ما يتم إستيراده، مع بيان إمكانية إنتاج كمية المستورد منه محلياً لتحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل أو جزء منه، مع مراعاة الأخذ في الإعتبار الموارد الأرضية والمائية.

وقد تبين من خلال دراسة المعالم الإحصائية للمؤشرات الإقتصادية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) أن المساحة المزروعة من القمح والإنتاج المحلي منه والتكاليف الإنتاجية الفدانية وصافي العائد الفداني وحجم الإستهلاك قد زادت زيادة معنوي إحصائياً بلغ معدل تغيرها السنوي حوالي (١,٧% ، ٢,٢٤%، ١٠,٣%، ٩,١٥%، ٣,٦%، ٥,٥%) علي الترتيب، بينما بلغ معدل التغير السنوي لنسبة الإكتفاء الذاتي من محصول القمح حوالي (١,٤%) بمعدل تناقص سنوي غير معنوي إحصائياً. كما بينت الدراسة تزايد كمية وقيمة واردات القمح بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (٦,٦% ، ١٢,٨%) علي الترتيب خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). كما ظهر أثر تعويم الجنيه في ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦ بشكل ملحُوظ فقد تبين أن كمية واردات القمح تأثرت بشكل مباشر، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي (- ٢٠%)، بينما تأثرت قيمة واردات القمح حيث بلغت نسبة التأثير حوالي١٠٣,٥%، وكذلك تأثرت قيمة الواردات المصرية بنسبة تأثير بلغت حوالي ٥٢,٣%، في حين تأثرت قيمة الواردات الزراعية بنسبة بلغت حوالي – ٧،٦%، كما أوضحت الدراسة أنه بمقدار قيمة واردات القمح يمكن زراعة مساحة زراعية قدرها ٣٤٩٦,٣ ألف فدان تنتج منه ما يسد الفجوة الغذائية ويحقق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لإستصلاح ما يقرب من ٥٠٠ ألف فدان، كما توصلت الدراسة الي إمكانية وضع خطة علي مدار سبع سنوات لإستصلاح وإستزراع مساحة ٥٠٠ ألف فدان سنوياً في الأراضي الجديدة ، معتمدة علي توفير مياه الري من الآبار كمصدر مياه جوفية، وبمحازاة ترعة السلام وتوشكي تزرع قمح لنصل الي إجمالي المساحة المطلوبة لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية من القمح .

وتوصي الدراسة بضرورة التوسع في إستصلاح وإستزراع الأراضي لزيادة الرقعة المزروعة لإمكانية الإستفادة منها لسد العجز في الإحتياجات الغذائية من القمح، والتوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية مثل صنف جميزة١١، جميزة١٢، مصر١، مصر٢، وذلك لمضاعفة الإنتاج، وإستبدال مساحات الأراضي المزروعة ببعض الزراعات والتي يتم تصديرها بمحصول القمح، وتكثيف دور الإرشاد الزراعي في تعريف المزارعين بأهمية التوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية والإهتمام بالعمليات والخدمات الزراعية لمحصول القمح.

التوصيات.

- ضرورة التوسع في إستصلاح وإستزراع الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية بشكل حقيقي لإمكانية الإستفادة منها لسد العجز الشديد في تلبية الإحتياجات الغذائية من القمح ، وتقليل الفجوة الغذائية ، وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي منه.
- ضرورة التوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية مثل صنف جميزة١١، جميزة ١٢، مصر١، مصر ٢، وذلك لمضاعفة الإنتاج وتقليل الفجوة الغذائية في إستهلاك القمح .
- وضع خطة علي مدار سبع سنوات لإستصلاح وإستزراع مساحة ٥٠٠ ألف فدان سنوياً في الأراضي الجديدة تزرع قمح لنصل الي إجمالي المساحة المطلوبة لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية من القمح .
- تكثيف دور الإرشاد الزراعي في تعريف المزارعين بأهمية التوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية والإهتمام بالعمليات والخدمات الزراعية لمحصول القمح .

المراجع

١. أحمد محمد فراج قاسم، دينا محمد أحمد الشاعر،(دكاترة)، محددات إنتاج واستهلاك القمح في مصر، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة الإسكندرية، ج. م. ع. عدد (٢) مجلد (٩) ٢٠١٠

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقع الجهاز علي الإنترنت

٣. خالد صلاح الدين طة (دكتور)، وآخرون، بناء نموذج لقياس تأثير المتغيرات الإقتصادية المكونة لنسبة الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر بعد تصنيفها دولياً، مجلة المنصورة للعلوم الإقتصادية والإجتماعية، المجلد (٦) العدد (٤) لسنة ٢٠١٣

٤. خيري حامد العشماوي، ليلي مصطفي الشؤيف، (دكاترة)، أثر تحرير سعر الصرف ورفع أسعار الطاقة علي الغذاء في مصر، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للإقتصاديين الزراعيين ١-٢ نوفمبر ٢٠١٧

٥. سرحان أحمد سليمان، نوران عبد الحميد عبد الجواد، (دكاترة)، تقييم حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب في مصر، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للإقتصاديين الزراعيين ١-٢ نوفمبر ٢٠١٧.

٦. المركز الديمقراطى العربى، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري : دراسة حالة مصر، يونيو ٢٠١٧

٧. ممدوح البدري محمد،(دكتور)، أثر تغيير سعر الصرف علي التجارة الخارجية الكلية والزراعية في مصر، مجلة المنوفية للعلوم الإقتصادية والإجتماعية الزراعية، المجلد ٢ لسنة ٢٠١٧.

٨. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب، الخرطوم، السودان، ١٩٩٣.

٩. منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بيان لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما إيطاليا ٢٠٠٩، موقع المنظمة علي الشبكة المعلوماتية الدولية (الإنترنت).

١٠. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، النشرة السنوية للميزان الغذائي في ج.م.ع، أعداد مختلفة.

١١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات

(12) Report Annual ،2004 ،Nutrition UN Standing Committee

An Analytical Study For The Possibility Of Achieving Self-Sufficiency Of Wheat Under The Liberalization Of The Exchange Rate

Dr. Rabee M.A.A.Belal
Desert Research Center

Dr. Ahmed S.M. Rashed
Monitoring and Follow-up Authority, Cairo

Summary

Wheat is considered the first strategic crop in Egypt, which is one of the largest importers in the world due to the inability of local production to meet the local consumption needs since local production represents about 48% of the national consumption in 2017 resulting in importing more amounts of wheat to bridge the wheat gap. With the recent increase in international prices, the burden of the Egyptian balance of payments is increasing and the trade balance deficit is increasing, especially after the liberalization of the exchange rate and the increase in energy prices. The study aimed to determine the quantity of wheat produced locally compared to the quantity of imported what, with the possibility of producing the

quantity imported locally to achieve full or partial self-sufficiency, taking into account land and water resources.

While studying the statistical features of the economic indicators for wheat crop in Egypt during the period from (2001-20016), the study showed that the cultivated area of wheat and its local production, the cost of the feddan production, the net yield and the volume of consumption increased significantly with an annual rate of change (about 1.7%, 2.24 %, 10.3 %, 9.15 %, 3.6 % and 5.5 %), respectively, while the annual rate of change in the self-sufficiency rate of the wheat crop was about 1.4% at a statistically significant annual decrease. The study also showed an increase in the quantity and value of wheat imports by an annual increase of statistical significance at an annual rate of change (6.6% and 12.8%) respectively during the period (2001-2017). The impact of the flotation of the Egyptian Pound at the end of 2016 was noticeable. It was shown that the quantity of wheat imports was directly affected. The impact rate was about (20%). The value of wheat imports was directly affected by 103.5% and the value of Egypt's imports was affected by about 52.3%, while the value of agricultural imports was affected by about 7.6%.

The study also indicated that by the value of wheat imports, an agricultural area of 3496.3 thousand feddans could be cultivated, which would fill the food gap and achieve self-sufficiency, in addition to reclamation of about 500,000 feddans. The study also concluded that a seven-year plan could be devised to reclaim and cultivate 500,000 feddans per year in the new lands, relying on the supply of irrigation water from the wells as a source of groundwater.

The study recommends the necessity to expand the reclamation and cultivation of land to increase the area of agricultural land to be used to fill the gap in food needs of wheat, and the expansion of the cultivation of high-productivity items such as Gemiasa11, Gemiasa12, Egypt 1, Egypt 2, Develop a seven-year plan to reclaim and cultivate an area of 500 thousand feddans per year in the new lands, planting wheat to reach the total area required to cover the consumption needs of wheat. And intensifying the role of agricultural extension in introducing the farmers to the importance of expanding the cultivation of high-yield varieties and paying more attention to to agricultural operations and practices of wheat crop.